

Distr.: General
26 January 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى رسالة سلفي المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1025)، التي أبلغ فيها رئيسة مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى الرد الوارد من الرئيسة في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/2015/1026)، التي ذكرت فيها أن أعضاء المجلس أحاطوا علماً باعتزام سلفي مواصلة تمويل أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة من الميزانية العادية. وأود في هذه الرسالة إبلاغكم بأحدث ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتيسير تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعاتهما الإقليمية. وبدعم من الأمانة العامة، استخدم سلفي مساعيه الحميدة لتيسير تنفيذ ذلك الحكم.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والبحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة، وتسوية أوضاع السكان المعنيين بذلك، وتقديم التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة التي ينبغي اتخاذها. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الحكم انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وتلك عملية بدأت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وتمت في آب/أغسطس ٢٠٠٨)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ وانتهاء النظام الانتقالي الخاص الممتد خمس سنوات الذي وضع في إطار اتفاق غرينتري في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وممارسة الكاميرون كامل حقوقها السيادية على منطقة باكاسي (آب/أغسطس ٢٠١٣). ووافقت اللجنة المختلطة



أيضاً على جميع التوصيات التي أصدرها الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن الرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي تلك الحدود (آذار/مارس ٢٠١١).

وخلال عام ٢٠١٦، واصلت اللجنة المختلطة تيسير عملية ترسيم الحدود، بسبل منها المساعدة على الإبقاء على قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين البلدين. غير أن الحالة الأمنية السائدة في أجزاء من شمال شرق نيجيريا، والناجمة عن الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام، ظلت تحول دون القيام بالزيارات الميدانية المقررة.

وتسببت أوجه قصور منهجية رسم الخرائط بالاعتماد على القدرات الداخلية في تأخر إنجاز المهام المتبقية فيما يتعلق بترسيم الحدود على الخرائط. وفي محاولة للتغلب على أوجه القصور تلك، عُقدت جلسة عمل في آب/أغسطس ٢٠١٦. وقُدمت توصيات تتضمن حلولاً وهي تنتظر حالياً موافقة السلطات السياسية في البلدين. وجدد رئيساً دولتي الكاميرون ونيجيريا التزامهما بإيجاد حلول للمسائل المعلقة في عملية ترسيم الحدود على الخرائط.

وقد اتفق الطرفان حتى الآن على ترسيم ٢٠٠١ كيلومتراً من الحدود البرية التي يقدر طولها بـ ٢١٠٠ كيلومتر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، عقد فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم اجتماعات ثنائية وجلسات عمل مع الوفد الكاميروني لتسجيل وتأكيد الأسماء الطبغرافية من أجل وضع الخرائط النهائية. وستجرى عملية مماثلة مع الوفد النيجيري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧.

وفي نفس الوقت، استمر تشييد ونصب الأعمدة لوضع علامات مادية على الحدود البرية. ومن بين الأعمدة التي يتعين تشييدها، والتي يقدر عددها بـ ٦٩٦ عموداً، تم بنجاح تشييد ما مجموعه ٩٠٣ أعمدة. وتمشيا مع استراتيجية الإنجاز للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، انتهت في أواخر آذار/مارس ٢٠١٦ عملية تشييد ونصب ٢٣٨ عموداً إضافية في الرقعة ٣، الواقعة في المنطقة الوسطى من الحدود البرية. وتجري حالياً أعمال التشييد اللازمة لنصب مجموعة إضافية تشمل ١٦٣ عموداً بحلول منتصف عام ٢٠١٧. وخلال الاجتماع الذي عُقد بين رئيسي الوفدين في ياوندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعرب الطرفان رسمياً عن استعدادهما لتقديم مساهمات فردية إضافية من الموارد من أجل تشييد الأعمدة المتبقية البالغ عددها ١٨٠٠ عمود واللازمة لمشروع نصب الأعمدة في إطار الصندوق الاستئماني، واتفقا أيضاً على دعوة الجهات المانحة إلى تجديد مساعداتها. ومنذ ذلك الحين، تعهد كل من الطرفين بتقديم ١,٥ مليون دولار من أجل تجديد موارد الصندوق الاستئماني. واضطلع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس اللجنة المختلطة،

محمد بن شمباس، بمبادرات إضافية لجمع الأموال، إذ سافر لذلك الغرض إلى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكذلك إلى مقر اللجنة الأوروبية في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتظل الحاجة قائمة لموارد تكميلية لتنفيذ البرامج المشتركة عبر الحدود دعماً لمن تضرروا من ترسيم الحدود. ويشمل ذلك تمويل المشاريع السريعة الأثر من أجل بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب. وفي الكاميرون، تم استكمال المشاريع التي تركز على الأمن الغذائي، والقروض البالغة الصغر، والحصول على مياه الشرب المأمونة، والطاقة الخضراء، وبناء القدرات للنساء، وتوفير فرص العمل للشباب، وحماية المدنيين في باكاسي وفي منطقة الشمال الأقصى بناء على طلب من الحكومة، بحيث يعكس ذلك التغيرات الديمغرافية الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. وقامت الحكومة بإقرار الوثائق ذات الصلة والتصديق عليها في ٦ أيار/مايو ٢٠١٦.

وقدمت وثيقة برنامجية إلى حكومة نيجيريا (لجنة الحدود الوطنية) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لتقوم بإقرارها. وسيلتمس رئيس اللجنة المختلطة الحصول على موارد من خارج الميزانية للمساعدة على تنفيذ مشاريع بناء الثقة بما يتسق مع إطار عمل الأمم المتحدة المنقح للمساعدة الإنمائية لكلا البلدين.

وبدعم من قسم المعلومات الجغرافية المكانية التابع لإدارة الدعم الميداني في الأمانة العامة، يواصل فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الوقت نفسه عمله لإعداد الخرائط التي يتعين إرفاقها ببيان الحدود. وانتهت عملية جمع الأسماء الطبغرافية في عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن يتم تحديد الخرائط النهائية خلال جلسة العمل المقبلة، المقرر عقدها في أوائل عام ٢٠١٧.

وعموماً، يُتوقع أن التقييم الميداني للمناطق المتبقية من الحدود سينجز بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ومن شأن ذلك بدوره أن ييسر إحراز التقدم بالانتهاء من عملية ترسيم الحدود وإتمام عمليات نصب الأعمدة وإنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود. ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بصفته رئيس اللجنة المختلطة، تعهد رئيسا كل من الكاميرون ونيجيريا في أيار/مايو ٢٠١٦ بإكمال ترسيم الحدود المشتركة بين بلديهما. ويتوقف إنجاز الجزء الأكبر من أعمال ترسيم الحدود على رغبة الطرفين في إضفاء الطابع الرسمي على اتفاق بشأن جميع المسائل المعلقة.

ولا يزال يتعين القيام بالأنشطة التالية كي تحتتم اللجنة المختلطة أعمالها:

- (أ) الاتفاق بشأن المناطق المعلقة المتبقية باستخدام منهجية مكثبية بالقدرات الداخلية للتقييم والترسيم؛
- (ب) تيسير تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني الخاص بأنشطة ترسيم الحدود؛
- (ج) إنتاج الخرائط النهائية وبيان الحدود؛
- (د) تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، والمراقبة الأمنية المنسقة على طول الحدود البرية؛
- (هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة بأنشطة ترسيم الحدود؛
- (و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجياً إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل على الصعيد دون الإقليمي.

وحتى عام ٢٠٠٣، كانت اللجنة المختلطة تمول بالكامل من أموال خارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٦، مُولت أنشطة اللجنة المختلطة عن طريق الميزانية العادية. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة (حيث زودتها بالخبراء العسكريين والقانونيين)، إلى جانب الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا، والتبرعات المقدمة من حكومتي البلدين ومن حكومتي كندا والمملكة المتحدة ومن الاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني للقيام بأنشطة ترسيم الحدود.

وعلى غرار ما حدث في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية التكلفة التي تتسم بها العملية والأهمية التي تكتسبها المهام المتبقية في هذه المرحلة للمساعدة على إحراز تقدم في التنفيذ السلمي للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، يُؤمل أن تتم الموافقة على طلب الأمانة العامة بالاستمرار في رصد موارد من الميزانية العادية لتغطية احتياجات فريق الأمم المتحدة لتقديم الدعم خلال عام ٢٠١٧.

وأرجو ممتنا أن تقوموا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش